رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ الاستلام ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ القبول ١١ / ٥ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مراجعة مقال (Review an article)

Democratization as an Impetus for Peace Talks in Civil Wars

Barış Arı

ارساء الديمقراطية بوصفها حافزاً لمحادثات السلام في الحروب الأهلية

منشور في:

Conflict Management and Peace Science, Volume 40, Issue 2, 2023.
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/07388942221081792

مراجعة:
م.د سامر ناهض خضير
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

هذا البحث سلط الضوء على عملية العملية الديمقراطية باعتبارها وسيلة مهمة لبدأ محادثات السلام في البلدان التي تعاني من حالات عدم الاستقرار جراء الصراعات الداخلية التي تحدث بين الحكومة والمتمردين، لذا انطلق البحث من فكرة مفادها ان النظام الاستبدادي؛ هو السبب الرئيس في احداث الصراعات، لأنه يحتكر القرار بيد شخص او اقلية، ما يحرم فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار، ما يدعوا ذلك الى وجود حالة من عدم الرضا والرفض للسياسات القمعية للنظام، ينتج عن ذلك تأسيس جماعات متمردة للحكومة، تتصاعد في اساليب رفضها، حتى تصل الى المعارضة المسلحة، ومع اشتداد حالة الصراع بين الحكومة والمتمردين، وما تولده من خسائر مادية وبشرية كبيرة للطرفين، يجدان في الجلوس على طاولة المفاوضات الحل الامثل لذلك، ويقترح الباحث ان نقطة الالتقاء في التفاوض تكون بأعتماد النظام الديمقراطي، الذي يعطي للجميع الحرية للمشاركة بصنع القرار في البلد. في ضوء ذلك، تناول الباحث في البداية رؤية عامة عن محادثات السلام التي تحدث اثناء الحرب الاهلية الناتجة عن احتكار السلطة لطرف على حساب طرف اخر، ووضح من خلالها العناصر التي تدعوا الاطراف المتصارعة للتفاوض من اجل انهاء الصراع، وتطرق الى بيئة الحروب الاهلية، وطرق الحد منها عن طريق المفاوضات. فضلاً عن ذلك تناول البحث ارساء الديمقراطية اثناء النزاعات الاهلية، في هذا الموضوع حاول الباحث ان يوضح التأثير الذي تقوم به العملية الديمقراطية على انهاء حالة الصراع بعد اجراء المفاوضات، كما انه تطرق الى الديمقراطية والاستعداد للتفاوض، اذ اشار الى الاستعدادات والفرص التي تتيحها الديمقراطية لاجراء محادثات السلام. واشار ايضاً الى موضوع تصميم البحث الذي وضع جملة من المعايير للعملية الديمقراطية. والتحليل العلمي اذ حاول الباحث ان يضع مقياس حول بعض المؤشرات بعد تبني الممارسة الديمقراطية. وكذلك تناول القدرة على التنبؤ، اذ جعل من العملية الديمقراطية مقياس القدرة على التنبوء. وتناول موضوع اختبارات المتانة الاضافية، الذي وضح من خلاله اجراءات العملية الديمقراطية منذ بداية اجراء المفاوضات الى نهايته، ويرى ان تطبيق الممارسة الديمقراطية لا يكون الا بعد انهاء عملية التفاوض.

شرح محادثات السلام بشأن الحروب الاهلية

لقد حاول الباحث في البداية تشخص طرفي الصراع، وهما كل من الحكومة والمتمردين الذين يعارضون عملها بأساليب العنف التي تصل الى مستوى الصراع المسلح.

في البداية ان الباحث رغم تحديد الطرفين الا انه لم يوضح مستوى الخلاف بين الطرفين، هل هو نزاع ام صراع، فاذا كان نزاعاً فهو يكون اخف وطأة وممكن معالجة باساليب بسيطة، اما اذا كان صراعا فانه اكثر تعقيداً ويتطلب اساليب معالجة اكثر صعوبة، وفي كلا الحالتين تكون ادواتهما مختلفة، فالأول قد يكون بأسلوب غير عنفي امام الثاني يكون بأسلوب العنف[١].

ويذهب الباحث الى طرح جملة من العناصر التي تدعوا الى التفاوض وانهاء الصراع، التي تمثلت في اشتداد الصراع بين الاطراف، يدعوا ذلك الى وجود فرص اكبر نحو التفاوض، لكن عندما يشعران ان الصراع لا يصب في مصلحتهما. ويرى ايضاً ان طرفا الصراع يمكن ان يجنحا الى التفاوض عندما يكون هناك تقارب او توازن في القوى،

ومع عدم وجود امل في النصر على بعضها البعض، يلجئ الطرفان للبحث عن مخرج، والذي يتجسد في التفاوض، وينصرف الى جانب اخر وهو ان ارتفاع تكاليف الصراع سواء اكانت بشرية او مادية يدفع بالأطراف المتصارعة نحو التفاوض. ويرى في ظل احداث الصراع ما بين الحكومة والمتمردين فان تغيير القيادة في الحكومة ممكن ان تسهل عملية التفاوض.

ان الباحث تطرق الى جملة من الاسباب التي تدعوا الى التفاوض بين طرفي الصراع من اجل انهاءه، لكن مع ذلك اغفل الكثير منها، وهي الضغوطات الدولية والاقليمية التي تشتمل على المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة والاتحاد الاوربي التي تدعوا الى انهاء الصراء سواء اكان بالفرض او ايجاد اساليب تراضي بين الاطراف، وحتى على المستوى الاقليمي قد يكن هناك تدخل من دول مجاورة او مؤسسات اقليمية تدفع نحو التفاوض. فضلاً عن الضغوطات الداخلية المتمثلة بالاحتياجات الاقتصادية والخدمية، فقد يدفع ذلك افراد المجتمع الى المطالبة بأنهاء ذلك الصراع الذي تسبب الكثير من الضحايا وعطل مفاصل الحياة التي انصبت سلباً عليهم. وكذلك عندما تجد الاطراف ان التفاوض يكون الخيار الافضل لها، لان سيحقق للحكومة استقراراً وللمتمردين حكماً ذاتيا او مشاركة في الحكومة[٢].

ويرى ان الحكومة لا تباشر منذ البداية الى ابداء التعاون والتفاوض مع المتمردين، تحسباً منها من هزيمة المتمردين، ولكنها بعد ان تلمس قوة المتمردين تذهب نحو التفاوض

ان الباحث في هذه الجزئية شخص الموضوع بشكل صحيح الى ان الحكومة لا تباشر بالتفاوض مع المتمردين منذ البداية، لكنه لم يضع الاسباب الكاملة سوى الاشارة الى ان الحكومة بعد ان تجد هناك قوة لدى المتمردين فانها تسعى نحو التفاوض، في حين هناك اسباب اخرى تتعلق في الخشية من تقويض شرعيتها، لانها عندما تبدأ بالتفاوض دليل على ضعفها، فضلاً عن ذلك قد تتصاعد مطالب المتمردين، وقد يكون دافعاً لدى حركات متمردة اخرى في الضغط على الحكومة، وقد تواجه الحكومة رفضاً من الرأي العام في التفاوض في بداية الحدث مما يجلها غير سباقة الى التفاوض[٣].

ويرى في حالة نشوب حرب اهلية مع حدوث انقلاب، فان العسكر لا يكون مع اجراء مفاوضات مع المتمردين، الا اذا نتج عن الانقلاب سلطة مدنية فانه ممكن ان يكون هناك تفاوض.

بطبيعة الحال فان حكم العسكر يميل الى استخدام القوة في استتباب الامن في البلاد، لذا يمكن ملاحظة الكثير من النماذج التي حدثت فيها انقلابات استخدم العسكر القوة مع المتمردين بدل من التفاوض معهم او استقطابهم في العملية السياسية[٤].

ويرى في ظل كل مما سبق فان الديمقراطية فرصة لاجراء محادثات سلام، لانها تقوم على جملة من الخصائص التي يجتمع عليها الخصوم.

ان الباحث عندما ذهب الى جعل الممارسة الديمقراطية وسيلة مهمة في احداث عمليات سلام، لان الديمقراطية من حيث المبدأ تقوم على الحرية العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ما يجعل منها الوسيلة الافضل في الاتفاق عليها من اجل اجراء عمليات التفاوض، من اجل تحقيق السلام الدائم[٥].

ارساء الديمقراطية اثناء النزاعات الاهلية

استند الباحث في هذا الموضوع على رأيين الاول يرى ان الديمقراطية تؤدي الى تقاسم السلطة، ما يؤدي ذلك الى تعارض المصالح بين الاطراف المتصارعة. والرأي الثاني يرى ان الديمقراطية يمكن ان تظهر كمحاولة لحل او انهاء الصراع بين الاطراف، ويطرح الباحث مثالاً على ذلك في غواتيمالا، كيف كان للديمقراطية دوراً في انهاء الصراع والذي تجسد ذلك بعد عدة اتفاقيات سلام اختتمت في عام ١٩٩٦، نتيجة تلك الاتفاقيات تم تبني الممارسة الديمقراطية، وعليه ان التحول الديمقراطي يمكن ان يكون طريق نحو انهاء عملية الصراع.

ان الباحث طرح رأيين الاول لا يعد الديمقراطية وسيلة لانهاء الصراع، والثاني العكس، الا انه لم يعطي التبريرات الكافية للرأيين، سوى ان الاول يرى ان الديمقراطية تؤدي الى تقاسم السلطة مما يؤدي الى وجود صراع عليها، في حين توجد اسباب اخرى لانها قد تنتج احزاب سياسية مما يؤدي الى وجود صراع ايديولوجي بينها، وقد تؤدي الى وجود انقسامات عرقية وطائفية لانها تتيح ذلك. اما الرأي الاخر فلم يدعمه الباحث سوى بمثال واحد، في حين توجد اسباب تدعم هذا الرأي فانها تشجع عملية الحوار بين مختلف فئات المجتمع، وتقوم على التداول السلمي للسلطة والذي يكون عن طريق الانتخابات، وتعمل على بناء مؤسسات حقيقية تعمل بشكل فعال في تقديم الخدمات، وكذلك اعتماد الحكم الرشيد الذي يشعر الجميع بالرضا العام[٦].

يرى الباحث هناك نوعان من النخب السياسية في النظام الاستبدادي، هما المتشددين وهم المحافظين الذين يفضلون وضع النظام القائم، والاصلاحيين الذين يفضلون تغيير او تفكيك السياسات القمعية التي يتبعها النظام، ويرى ان التنافس غير العنيف بينهما يمكن ان يؤدي الى ظهور النظام الديمقراطي كما هو الحال في السلفادور وجنوب افريقيا.

ذهب الباحث في هذه المفصلية الى الطريقة التي يتم فيها اجراء التحويل من النظام الاستبدادي الى الديمقراطي، والذي يكون عن طريق نخبه السياسية المختلفة في التوجهات، ولكن مع ذلك لم يوضح الباحث طريقة التحول التي قد تكون بأصلاح النظام او في تفكيكة واعادة صياغته من جديد والذي يتمثل ذلك في كتابة دستور واعتماد اليات حكم مغايرة عن السابق[٧].

اشار الباخث ان الديمقراطية يمكن ان تظهر لاسباب اقتصادية، ينتج عنها احتجاجات جماعية تؤدي الى تغيرات في النظام.

تعد الاسباب الاقتصادية واحدة من اهم عمليات تبني الممارسة الديمقراطية، لكن الباحث لم يشر الى اصل الموضوع، كيف يمكن لاسباب الاقتصادية المتردية التي تتمثل في انتشار البطالة وسوء الخدمات الى اجراء عملية تفاوض تؤدي الى تبني الممارسة الديمقراطية[٨].

ارساء الديمقراطية والرغبة بالتفاوض.

يرى الباحث في هذا الموضوع ان تبني الديمقراطية هي نتاج عملية الصراع بعد التفاوض. بمعنى ان الديمقراطية تكون نتيجة وليست سبب او مقدمة، فالاطراف بعد ان تتفاوض وتتفق بعد ذلك تتوصل الى تبني الممارسة الديمقراطية من اجل مشاركة الجميع في الحكم[٩].

يرى الباحث ان الاصلاحات الديمقراطية تؤدي الى جذب الاطراف المتصارعة، نحو طاولة المفاوضات، لانها تقوم على دمج المعارضين المسلحين في الحكومة.

ان اشارة الباحث الى ان الديمقراطية تؤدي الى دمج المعارضين في الحكومة غير كافي، لانها تؤدي ايضاً الى تعزيز الثقة بين الحكومة والاطراف المتمردة، وتعمل على اعتماد اللامركزية في الحكم، ما يعطي للمتمردين فرص اكبر في ادارة البلاد، والذي يكون بدوره حلاً يقوم على تخفيف التوترات بين الحكومة والمتمردين(١٠).

ويرى ايضاً ان الديمقراطية تقوم على تنظيم الصراع عبر قنوات تكون بعيدة عن العنف.

اصاب الباحث عندما اشار الى ان الديمقراطية تؤدي الى تحويل الصراع بادوات ناعمة، بدلاً من ادوات الصراع المسلح، الا انه لم يذكر الوسيلة التي تستخدمها الديمقراطية، فالاحزاب التي هي نتاج الديمقراطية تعبر عن جهاز صراع منظم، بمعنى ان الاحزاب عندما تخوض الانتخابات فهي تدخل في صراع، الا انه صراع من نوع اخر تكون الاصوات الانتخابية هي الاسلحة المستخدمة، والتي على اساسها تحدد من هو الفائز(١١).

ويرى ان الاصلاحات الديمقراطية توفر مساحة واسعة بين المتصارعين لمعالجة خلافاتهم على طاولة المفاوضات، لانها تعمل على تطوير قنوات قانونية سليمة يمكن من خلالها التعبير عن المظالم لمعالجتها.

هذه المساحة التي توفرها الاصلاحات الديمقراطية ليست مقتصرة على القنوات القانونية، انما توفر بيئة تمتاز بالمرونة تجعل من الاطراف المتصارعة تتفاوض بأسلوب يقوم بين التنازل في تارة والحصول على المكاسب في تارة اخرى، كما انها توفر اجواء من الثقة العالية بينهم ما يجعلها بيئة ملائمة في التوصل الى اتفاق(١٢).

يرى ان الانظمة الاستبدادية تستخدم اجهزتها القمعية ضد المخالفين معه، ولا تفرق بين الجماعات المسلحة والمعارضين المدنيين، فهي تقوم على ابادتهم، في حين الديمقراطية تعمل عكس ذلك، فان عملها سينصب على السلام بدل القمع، كما في جنوب شرق اسيا وجنوب المحيط الهادي.

حاول الباحث في هذه المفصلية عقد مفارقة بين النظام الاستبدادي والديمقراطي، لكنه في نفس الوقت لم تكن المفارقة واسعة بحيث تشمل جميع العناصر، فالنظام الاستبدادي يقوم على تركيز السلطة بيد شخص واحد او قلة معينة والحاكم هو مصدر السلطات، والسلطة تأتي عن طريق الثورات والانقلابات والحرية مقيدة، في حين النظام الديمقراطي يشارك به الجميع والشعب مصدر السلطات والسلطة تكون عبر الانتخابات، والحرية تكون متاحة للجميع، في ظل صفات النظام الديمقراطي تكون مفاوضات السلام ممكنة بين الاطراف المتصارعة(١٣).

تطرق الباحث الى نموذج التحول الديمقراطي في اندونيسيا عام ١٩٩٩، تجسد ذلك في فتح الحكومة محادثات للسلام مع حركة اتشية في عام ٢٠٠٤، ووقعت اتفاق سلام في عام ٢٠٠٥.

ان الباحث لم يشر الى خطوات التوصل الى اتفاق سلام بين الحكومة الاندونيسية وحركة اتشية الذي تمثل في بداية الامر على وجود معارضة شديدة من قبلها، وصلت الى استخدام ادوات العنف من قبلها. بعد ذلك توصل الطرفين الى اتفاق يقضي بالسماح لهم في الحكم ذاتياً(١٤).

يرى الباحث ان تبني المؤسسات الديمقراطية هو بحد ذاته دلالة على قبول التفاوض واستقطاب المعارضين للحكومة، لان المؤسسات الديمقراطية تعمل على الحد من سلطات الحكومة. ويرى ان الديمقراطية لا تعمل على تقليص نفوذ الحكومة فحسب بل تعمل على تخصيص الموارد وصنع السياسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والاستثمارات في الموارد المادية والبشرية لتحفيز النمو الاقتصادي.

ان الديمقراطية تعمل على ذلك، لكن مع ذلك فان الديمقراطية ليست دائما تقوم على تحقيق كل ذلك، ففي بعض الاحيان تكون البيئة غير ملائمة لها، لذا يكون من الصعوبة تحقيق اثار ايجابية لها، فقد تدخل البلاد في فوضى يفضي ذلك الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي لم يشر اليه الباحث[١٥].

ويرى ان التفاوض الذي تقوم به الحكومة، يبدأ اولاً من كف الحكومة عن تسمية الجماعات المتمردة بالارهابين من اجل فتح بوابة المفاوضات.

ان واحدة من اول مبادرات التفاوض هو كف الحكومة عن تسمية المعارضين بالارهابين، لكن لم يوضح ان تحويل خطاب الحكومة سيكون من خلال اي وسيلة، وكما هو معروف فان هذا التحول في الخطاب يكون من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فضلاً عن الاجتماعات والمؤتمرات، فان ذلك الامر يعزز من حالة التفاوض[١٦].

تصميم البحث

ان نقطة الاهتمام لدى الباحث في هذه المفصلية هي المفاوضات، لانها تقوم على انهاء الصراع بين الحكومة والمتمردين، وجعل المتغير الذي يتم التوصل اليها هو الاصلاح المؤسسي الديمقراطي. ووضع معايير للاصلاح الديمقراطي هي التحرر من الاستبداد والانتقال الى الديمقراطية. وفي نفس الوقت يطرح الباحث سبع عناصر لتقييم مدى ديمقراطية الدولة وهي الانتخابات والاحزاب وانتخابات متعددة الاحزاب للهيئة التشريعية، وانتخابات متعددة الاحزاب للهيئة التشريعية والتنفيذية وحق الاقتراع للذكور او الاناث والاقتراع العام. ان استخدام الباحث لهذه المعايير كانت بشكل تصاعدي واعتبر اي بلد له اربعة من هذه المعايير هو بمثابة انتقال ديمقراطي.

ان الباحث اراد من ذلك هو التوقف على الاصلاح الديمقراطي كمرتكز للمفاوضات، ووضع معيار لذلك هو حصول عملية انتقال من النظام الاستبدادي الى الديمقراطية ومن دون ذلك لا يمكن ان تتم عملية التفاوض. وعمل على وضع عناصر يدل من خلالها على وجود هذا التحول هذه العناصر كانت تصاعدية لحين الوصول الى الاقتراع العام والمشاركة الحقيقية في صنع القرار[١٧].

كما ذهب الى ان اجراء المفاوضات لا تقتصر على طرفي الصراع، انما يمكن ان تدخل اطراف خارجية متمثلة بعمليات حفظ السلام التابعة الى الامم المتحدة التي تعمل على تجزئة الصراع للوصول الى مفاوضات سلام.

لقد اشار الباحث الى الاطراف الدولية المتمثلة بالامم المتحدة كمتغير مهم في حث الاطراف المتصارعة للجلوس على التفاوض، لكنه حصر الاطراف الخارجية بالامم المتحدة، في حين من الممكن ان تكون هناك اطراف اخرى تتدخل من اجل اجراء التفاوض لانهاء حالة الصراع.

التحليل العلمي

ذهب الباحث في هذا الموضوع نحو قياس منحنى مؤشرات السلام، بعد اجراء الاصلاحات الديمقراطية، وهذا القياس اعتمد على مدد زمنية، وكذلك المعايير التي تم اعتمدها انفاً، اذ يتم حساب الوفيات وشدة التعصب العرقي، والاصلاح التنفيذي من اجل ان تكون هناك دراسة صحيحة.

ان الباحث ذهب الى دراسة مؤشرات السلام بعد عملية الاتفاق واجراء عمليات الاصلاحيات الديمقراطية التي اشتملت على الجانب المؤسساتي واتاحة الحقوق والحريات، واعتمد في ذلك على حالات العنف الذي ينتج عنها قتلى وجرحى، وحالة التوتر بين افراد المجتمع، والذي بدوره يمكن معرفة مدى الجدوى من الاصلاحات الديمقراطية[١٨].

القدرة على التنبؤ

يرى الباحث ان الديمقراطية مقدمة لمحادثات السلام، لذا نكون قادرين على التنبوء بها، اما في حالة غيابها فالحسابات تكون غير متوقعة. ووفاً لذلك يمكن عد الاصلاح الديمقراطي دليل على وجود المفاوضات.

ان الباحث في هذا الموضوع اعتمد على اسلوب التنبوء ووضع معيار له هو الديمقراطية، بمعنى متى ما كانت الديمقراطية حاضرة في المفاوضات فان اتفاقيات السلام تكون موجودة، لكن في نفس الوقت قد تكون تبني الممارسة الديمقراطية مجرد شعارات مما تكون عملية التنبوء غير صحيحة[١٩].

اختبارات متانة اضافية (اي اختبارات اضافية للتحقق من قوة وصلابة النتائج)

يذهب الباحث في هذا الموضوع الى تفكيك الاصلاح الديمقراطي اثناء المفاوضات، على اعتبار انها عناصر مفيدة قبل توقيع اتفاقية السلام، فالبحث في هذه المفصلية اراد التميز بين بداية التفاوض مع استمرار التفاوض الى النهاية، ويرى ان الاصلاحات الديمقراطية من غير المرجح تنفيذها اثناء المفاوضات لان الاصلاحات المؤسسية يتم تنفيذها بعد اتفاق سلام شامل.

يقصد الباحث من ذلك ان الاصلاح الديمقراطي يمر على عدة مراحل، يبدأ منذ بداية المفاوضات الى نهايتها، ولكن مع وجوده منذ بداية المفاوضات، الا انها لا يمكن العمل بها، انما يكون بعد انتهاء المفاوضات، لذا يمكن عدها نتيجة عملية التفاوض[٢٠].

في النهاية حاول الباحث ان يضع تفسير لظاهرة الحروب الاهلية التي تحدث في مختلف البلدان، واعتبر ان النظام الاستبدادي هو السبب الرئيس في حدوث حالة عدم الاستقرار، لان فئات المجتمع تشعر بحالة الاضطهاد والظلم التي تتعرض لها، ما يدفعها الى التمرد على الحكومة، واللجوء نحو الصراع المسلح ومن اجل انهاء ذلك لابد من بدأ مفاوضات بين الاطراف، على ان يكون اعتماد النظام الديمقراطي المعيار الذي تقوم عليه المفاوضات.

الهوامش

(1) Jieren Hu, Disputes Resolution in Urban Communities in Contemporary China, Springer Nature Singapore, Singapore, 2020, p142.

(2) Philippe Lombaerde, Francis Baer, The United Nations and the Regions Third World Report on Regional Integration, Springer, Berlin, 2012, p142.

(3) J. Michael Greig, Helping without hurting: ameliorating the negative effects of humanitarian assistance on civil wars through mediation, Andrew P. Owsiakand others , International Conflict and Conflict Management, Taylor & Francis, U.K, 2023, P16.

(4) David Kuehn, Introduction to Part II: military effectiveness, Aurel Croissant and others, Research Handbook on Civil–Military Relations, Edward Elgar Publishing, U.K, 2024, P120-121.

(5) TinTin Delphin, Burma's Path to Democracy The Military, Aung San Suu Kyi and the Rohingya, Algora Publishing, U.S.A, 2020, P239.

(6) Raul Tati, The Angolan Process of Peace and Democratization: A Case Study, Narayanan Ganesan, International Perspectives on Democratization and Peace, Emerald Publishing Limited, U.K, 2020, P144.
(7) Atta Elbattahani, Sudan: Transition to Democracy after 2011, a Dismembered State Navigating Uncertainties, Ibrahim Elbadawi, Samir A. Makdisi, Democratic Transitions in the Arab World, Cambridge University Press, U.C, 2017, P276.
(8) Colin H. Kahl, States, Scarcity, and Civil Strife in the Developing World, Princeton University Press, U.S.A, 2018, P259.
(9) Edward C. Wingenbach, Institutionalizing Agonistic Democracy Post-foundationalism and Political Liberalism, Ashgate, U.K, P194.
(10) Timothy B. Smith, Altogether Fitting and Proper Civil War Battlefield Preservation in History, Memory, and Policy, 1861–2015, University of Tennessee Press, U.S.A, 2024, P226.
(11) B. D. Singh, Managing Conflict and Negotiation, Excel Books, India, 2008, p45.
(12) David Churchman, Learning Negotiation Through Literature, Ethics International Press Limited, U.K, 2022, P118.
(13) Karl R. DeRouen, An Introduction to Civil Wars, SAGE Publications, India, 2014, P148.
(14) Inc. Ibp, Indonesia Electoral, Political Parties Laws and Regulations Handbook - Strategic Information, Regulations, Procedures, Int'l Business Publications, USA, 2015. P133.
(15) Andrea Kendall-Taylor, and others, Democracies and Authoritarian Regimes, Oxford University Press, U.K, 2019, P294.
(16) Katja Franko, Globalization and Crime, SAGE Publications, U.K, 2019, P111.
(17) Robert Corfe, The Democratic Imperative The Reality of Power Relationships in the Nation State, Arena Books, U.K, 2013, P20.
(18) Jussi M. Hanhimäki, The United Nations A Very Short Introduction, Oxford University Press, U.K, 2015, P80.
(19) Izabela Pereira Watts, Peace Or Democracy? Peacebuilding Dilemmas to Transition from Civil Wars, Taylor & Francis, U.K, 2023, P16.
(20) United Nation, Yearbook of the United Nations, Volume 46 (1992), Brill, Holland, 2023, p220.